



آخر المعلومات للأعضاء

تجديد المنظمة



عملية إصلاح الأجهزة الرئاسية تبدأ في موعدها

انطلقت عملية إصلاح الأجهزة الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة وقد أُنجزت حتى الآن نصف الإجراءات المطلوبة. وكان التقييم الخارجي المستقل قد أوصى بإجراء تغييرات لتعزيز كفاءة الأجهزة الرئاسية من أجل توجيه عمل المنظمة والإشراف عليه.

واعتبر السيد علي مكار، المسؤول عن مشروع إصلاح الأجهزة الرئاسية، أن "الهدف الإجمالي المنشود هو السعي إلى تحسين الحوكمة في المنظمة". "وتقوم هذه العملية على تنفيذ 80 إجراء، بدأ العمل على نصفها، فيما استدعى العديد منها إجراء تغييرات في اللائحة العامة للمنظمة وافق عليها المؤتمر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. ومن المقرر تنفيذ الإجراءات المتبقية خلال فترة السنتين 2010-2011."

وتشمل التغييرات تمييزاً أوضح بين أدوار كل من المؤتمر والمجلس. وسيبقى القرار النهائي بشأن أهداف المنظمة واستراتيجيتها وميزانياتها من صلاحيات مؤتمر المنظمة بناء على توصيات المجلس. وسوف يؤدي مجلس المنظمة دوراً ديناميكياً أكثر في عملية إعداد البرنامج والميزانية، مستفيداً في ذلك من المشورة والمشاركة الإضافيتين من جانب لجنتي البرنامج والمالية. كما أنه سوف يوسّع نطاق الإشراف والرصد خاصة في ما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية والموارد البشرية.

وسيجري توسيع نطاق دور الميسر الذي يضطلع به الرئيس المستقل للمجلس بحيث يشمل عقد مشاورات مع المجموعات الإقليمية قبيل انعقاد دورات المجلس.

وستكون للأقاليم مساهمات أكبر أيضاً بعدما أصبحت المؤتمرات الإقليمية للمنظمة جزءاً من عملية الحوكمة في المنظمة وهي ستعرض وجهات نظرها على المجلس والمؤتمر في ما يتعلق بالأولويات الإقليمية وبقضايا أخرى أيضاً مثل التجارة الإقليمية والاستثمارات.

واعتبر السيد مكار أن دور الأعضاء في هذا المشروع يجعله مشروعاً مختلفاً عن سابقاته في إطار خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة. فأوضح أن "هذا المشروع مختلف عن غيره لأن الدول الأعضاء هي التي تأخذ بزمامه بشكل رئيسي، في حين أن دور الأمانة كان يقتصر بالدرجة الأولى على مؤازرة العمل وتيسيره". "ومن بين الإجراءات التي يتعين على الأعضاء استكمالها، الاتفاق على الحجم الإجمالي لمجلس المنظمة".

وثمة تغييرات أخرى منها تعزيز دور اللجان الفنية التي ستكون مسؤولة أمام مؤتمر المنظمة مباشرة بالنسبة إلى القضايا العالمية وأمام المجلس بالنسبة إلى أولويات البرامج وأدائها.

نزع الطابع المركزي عن برنامج التعاون التقني

إن الغرض من نزع الطابع المركزي عن برنامج التعاون التقني هو تحسين عمل المنظمة مع البلدان الأعضاء بقدر أكبر.

ولقد بات الممثلون في المكاتب الإقليمية مسؤولين عن إدارة القسم الأكبر من ميزانية برنامج التعاون التقني التي أقرت في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011.

والعمل جارٍ حالياً على نقل المسؤولية عن الدورة الكاملة لإعداد المشاريع - صياغتها والموافقة عليها واختتامها - إلى ممثلي المنظمة بالنسبة إلى المشاريع الوطنية وإلى المنسقين في المكاتب الإقليمية الفرعية بالنسبة إلى المشاريع الإقليمية الفرعية وإلى الممثلين في المكاتب الإقليمية بالنسبة إلى المشاريع الإقليمية.

وستبقى إدارة مشاريع الطوارئ والمشاريع الإقليمية تجري انطلاقةً من المقر الرئيسي.

وتعتبر السيدة Nina Brandstrup، كبيرة محللي المشاريع في وحدة برنامج التعاون التقني، أن: "التغييرات سوف تساعد في زيادة استقلالية الأقاليم والقدرة على توقُّع حجم الموارد المالية المتاحة. ونحن نتوقُّع أن تؤدي إلى تحسين ملكية المشاريع المعتمدة، بما يحسِّن أيضاً تنفيذها واستدامتها".

"كما نأمل في أن تسرَّع التغييرات عملية الموافقة بحيث تحصل البلدان الأعضاء على المساعدة عندما تدعو الحاجة."

وسوف يبقى المدير العام المساعد لإدارة التعاون التقني مسؤولاً بشكل عام عن إدارة البرنامج نيابة عن المدير العام.

واعتبرت السيدة Brandstrup أن البلدان الأعضاء قد أدت دوراً محورياً في المساعدة على إعداد التغييرات بالتعاون مع الإدارة العليا.

وأوضحت أن وحدة صغيرة مؤلفة من أربعة أعضاء سوف تبقى في المقر الرئيسي وستتولى الرصد ورفع تقارير منتظمة إلى البلدان الأعضاء عن طريق الأجهزة الرئاسية. وستكون الوحدة مسؤولة أيضاً عن التعاطي مع الطلبات الخاصة بمشاريع الطوارئ والمشاريع الأقليمية.

وكانت عملية اللامركزية قد انطلقت في مطلع سنة 2010 وسيقدِّم المقر الرئيسي خلال المرحلة الانتقالية مزيداً من الدعم والتدريب للمكاتب الميدانية إلى أن تعتاد على هذه العملية.

تعليقات؟ مقترحات؟ اكتب إلى: Members-Update@fao.org.